التفسيرات الصوتية لعلامات بناء الأسماء في اللغة العربية

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٠٨/١٢/١٦م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠٠٩/٦/١٤م

نبال نبيل نزال *

ملخص

قيّد لنا التراث العربي ثلة من الأسماء يلزم آخرها حالة واحدة مهما تغيرت مواقعها في السياقات، ومهما دخلت عليها العوامل، أي أنها مبنية، وقد خطّ السلف أسباباً لبنائها، أما علامة البناء فالقياس أن تكون ساكنة؛ أي وفق صيغتها المجردة، لكن ثمة أسماء تمرّدت على السكون وبنيت على الحركة، فكثرت تعليلات النحاة لهذه الحالة، منها: الهروب من التقاء الساكنين، والخفة، والثقل، والجوار، والمناسبة الصوتية، والضرورة الشعرية...، وأحياناً كان تخريج المسألة وتأويلها ينحرف عن جادة الصواب، وتحمّل أكثر مما تحتمل.

لذا؛ هل يمكن للدرس الصوتي الحديث أن يعيد دراسة الظاهرة اللغوية دون اللجوء إلى أحكام فضفاضة كالشذوذ، والقلة، والقبح، وغيرها من الأحكام التي لا تتناسب والمنهج العلمي لدراسة اللغة؟

وهل يمكن لهذه القوانين الصوتية أن تميط اللثام عن تفسير ظاهرة نحوية تكمن في اختلاف علامات بناء الأسماء في اللغة العربية؟ لا سيما أن القوانين الصوتية فسرت كثيراً من الظواهر اللغوية في الدرسين الصرفي والنحوي الحديثين، كظاهرة التقاء الساكنين، وظاهرتي الإعلال والإقلاب... فهل للنظام المقطعي، والمزدوج الحركي، والقوانين الصوتية: كالمماثلة، والمخالفة، والاقتصاد في الجهد؛ أثر في تفسير علامات بناء الأسماء في أقسام البحث التي ارتأينا أن تكون في خمسة مباحث؛ وهي: المبحث الأول **البناء الكلي**، الذي يلزم الاسم حالة واحدة مهما تغير موقعه الإعرابي؛ حركة أو سكوناً، ونعته النحاة بالبناء اللازم، واحتوى أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والاستفهاميات والشرطيّات وكنايات العدد وكنايات الحديث والخبر. المبحث الثاني: **البناء الجزئي**، عرضت فيه المثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وفيه يلزم الاسم حركتين، لا ثلاث؛ أي أنه ناقص الإعراب أو مبني، فآثرنا أن يكون من مباحث البناء كونه صيغة مرتجلة، وجاء المبحث الثالث بعنوان **البناء الموضعي** لظاهرة الحمل على

* أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، جامعة الزيتونة الأردنية.

الجوار، بحيث تبنى الأسماء على حركة الكلمة المجاورة لها. أما المبحث الرابع فهو **البناء التركيبي**، الذي يبنى فيه الاسم في حال تركيب مع غيره، نحو الأعلام المركبة تركيباً مزجياً والظروف المركبة، والأحوال المركبة وأخيراً مبحث **الظروف المنقطعة عن الإضافة**، وهي نوع من البناء العارض.

وبعد؛ فقد استطاعت القوانين الصوتية أن تقف مفسرة علامات بناء الأسماء على الحركات المختلفة، بين مؤيّدة ومخالفة لآراء الدرس اللغوي القديم، تكمن في النتائج التي توصل إليها البحث في ثنايا سطوره.

Abstract

Arabic linguistic system has left many uninflected Arabic nouns that keep their endings regardless of the syntactic context they occur in. Traditional Arab grammarians have justified that by uninflected vowel ending, as the regular case is to end with a consonatal sound. Some nouns have a consonantal ending as their regular case which made the traditional Arab grammarians justify that by avoiding long consonantal clusters, the phonetic environment, or poetic necessity, and sometimes they give illogical justifications.

Therefore, can the modern scientific phonological approach explain this phenomenon objectively? Can this modern scientific phonological approach uncover the syntactic phenomenon that results in adopting different markers? Do the morphological and syllabic systems, reduplication system, phonological system have any influence on the uninflected nouns endings?

In this research, uninflected nouns are divided into five categories: first; uninflected nouns that do not change their endings regardless of the syntactic environment. This category has been named *obligatorily uninflected nouns* by traditional Arab grammarians. Second; partially uninflected nouns; this category includes the dual, human regular masculine nouns, feminine regular plural, where nouns take two inflections to represent three grammatical cases which makes this category partially uninflected. Third, nouns that follow the phonetic environment and bear the endings of the neighboring elements even though syntactically they require different endings, fourth; compound uninflected nouns; as in proper nouns and compound adverbs, and the last category is the non-genitive uninflected adverbs.

The modern phonological approach has explained and justified uninflected nouns' ednings where in certain cases they agree with traditional Arab grammarians and in other cases they do not. This issue will be illustrated and shown in the results of the present research.

توطئة البحث:

ليس من سمة الأسماء البناء كالأفعال والأدوات والحروف، فهو عارض أو فرع عليها؛ كونها تأتي فاعلة ومفعولة ومضافة وما إلى ذلك من المعاني المختلفة، فالأسماء في اللغة العربية معربة في الأصل، لا تلزم حالة واحدة وذلك وفق مواقعها المتغيرة في السياق، رفعاً ونصباً وجراً، سواء أكانت معربة بالحركات الأصلية أم بالحركات الفرعية.

إلا أن التراث العربي ترك لنا ثلة من الأسماء يلزم آخرها حالة واحدة مهما تغيرت مواقعها في السياقات، ومهما دخلت عليها العوامل، أي أنها مبنية، وليست معربة، وقد خطّ السلف أسباباً لبنائها؛ كأن يبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبهاً قوياً، من حيثُ الوضع والمعنى والنيابة والافتقار[1]. أما علامة البناء فالقياس أن تكون ساكنة؛ أي وفق صيغتها المجردة، لكن ثمة أسماء تمرّدت على السكون وبنيت على الحركة، فكثرت تعليلات النحاة لهذه الحالة، منها: الهروب من التقاء الساكنين، والخفة والثقل، والجوار، والمناسبة الصوتية، والضرورة الشعرية...، وأحياناً كان تخريج المسألة وتأويلها تحمّل أكثر مما تحتمل.

لذا؛ كان حريّ بالدرس الصوتي الحديث أن يعيد دراسة الظواهر اللغوية من خلال قوانينه دون اللجوء إلى أحكام فضفاضة كالشذوذ، والقلة، والقبح، وغيرها التي لا تتناسب والمنهج العلمي لدراسة اللغة، فأضحى قانونا المماثلة والمخالفة على سبيل المثال يفسران كثيراً من الظواهر النحوية، وكثيراً من الظواهر الصرفية التي عدّها النحاة في مباحث الإقلاب والإعلال والإبدال ... وغيرها[2]، وربما استطاعت هذه القوانين أن تكشف اللثام عن كثير من الظواهر التي تعجزنا دراستها في المباحث اللغوية؛ لذا يحاول هذا البحث الوقوف على علامات البناء للأسماء في اللغة العربية وتفسيرها تفسيراً صوتياً، من خلال: النظام المقطعي، والمزدوج الحركي، والقوانين الصوتية: المماثلة، والمخالفة، والاقتصاد في الجهد، وأثرها جميعاً في الظاهرة.

وعلى الرغم مما خطّه قدامى اللغويين من أحكام -وإن نتجت عن ملاحظاتهم الذاتية- فإنها كانت تحمل في طياتها روح الدرس الصوتي الحديث، فالتقاء الساكنين ما هي إلا ظاهرة صوتية، يلتقي فيها صوتان صامتان ساكنان متتابعان، ولأنّ البنية المقطعية في اللغة العربية ترفض هذا الضرب إلا في حالة الوقف فكانت تلجأ إلى التحريك، نحو بناء (كيْفَ) و(أيْنَ) الاستفهاميتين على الحركة بدلا من السكون، وبهذا يلتقي تعليل القدامى مع المحدثين، لكن ليس كل ما ذهبوا إليه في تفسير هذه الظاهرة صحيحاً، فالدرس الصوتي الحديث يخالفهم في الحكم على (حروف المدّ) التي يرونها سواكن، ونحن نراها أصواتاً

حركية أو حركات طويلة، لذا كانت نتائجهم المتعلقة بهذه الحركات لا تتوافق مع التفسير الحديث، مثاله: تحريك الهمزة في المقطع الأخير من اسم الإشارة (هؤلاء) لم يكن لإلتقاء الساكنين الألف والهمزة، لأن الهمـــزة هي الصوت الساكن فحسب، والألف صوت حركي، أو فتحة طويلة، فلم يك ثمة ساكنان، وما تفسير الحركة في مثل هذه الظاهرة إلا من مستلزمات النظام المقطعي الذي يعيد ترتيب المقاطع بما يتلاءم وطبيعة تركيبه في العربية، فالمقطع الانتهائي لكلمة هؤلاء مقطع طويل مغلق بصامت (ص ح ـ ص)، وهذه البنية المقطعية غير مقبولة إلا في حالة الوقف؛ لذا كان لا بدّ من التخلص منه بتحريك الصوت الأخيـــر، ليتشكل مقطعان مقبولان، همـــا: المقطع الطويل المفتوح والقصير المفتوح (ص ح ـ / ص ح).

أما الخفة والثقل فهي ظاهرة صوتية بحتة كذلك، تتعلق بالسلوك النطقي لكل لغة، التي لها طبيعتها وأصواتها وطريقة أدائها، وعدّها اللغويون علّة أثّرت في المستويات اللغوية المختلفة: صوتية، وصرفية، وتركيبية، فكان الثقل سبباً في اللجوء إلى النقيض وهو الخفة، ونعتها تمام حسان بأنها من مظاهر الطاقـــة التفسيرية في النحو العربي، وأنهـــا أوسع العلل العربية، وأنها أوجدت مكانها في مبادئ علم اللغة الحديث تحت عنوان (الاقتصاد في المجهود)[٣].

ولعل نظرة قدامى اللغويين إلى السكون بأنها أخفّ من الحركة جعلهم يقرّون القاعدة: الأصل في المبني أن يسكّن[٤]، وتعليلهم بتحريك الساكن بالحركات ما هو إلا من قبيل الخفة والثقل كذلك، فالفتحة أخف من الضمة والكسرة، والكسرة أخف من الضمة[٥]، والكسرة مع الياء أخف من الواو والضمة بعد الياء... وهكذا[٦]. من ذلك: يقول ابن يعيش عن بناء (ليت) على الفتح: بأنّ حقها أن تكون موقوفة الآخر، لكن حُركت لإلتقاء الساكنين، وفُتحت طلباً للخفة، كأنهم استثقلوا الكسرة بعد الياء، كما فعلوا ذلك في أين وكيف[٧].

وأرى أن قانون الاقتصاد في المجهود في الدرس الصوتي الحديث يفسّر ما ذهبوا إليه بأن السكون أخفّ من الحركات، فاللسان لا يبذل جهداً نطقياً في تسكين الأصوات، بينما يقدّم مجهوداً متبايناً في نطقه الأصوات المتحركة، فالفتحة أسهل الحركات نطقاً، إذ يكاد اللسان يكون معها مستوياً في قاع الفم مع ارتفاع خفيف في وسطه، زيادة على أنها حركة متسعة أمامية[٨]، تليها الكسرة التي تكون مقدمة اللسان معها مرتفعةً، وكونها حركة ضيقة أمامية، فهي أثقل قليلاً من الفتحة[٩]، أما الضمة فيكون الجزء الخلفي من اللسان مرتفعاً، وهي حركة ضيقة خلفية؛

لــذا يبذل اللسان جهداً أكبر في نطقها[١٠]، وعلى هذا الأساس كانت الفتحة أخف الحركات من وجهة نظر قانون الاقتصاد في المجهود. لكن ثمة حالات لا تكون فيها الفتحــة هي الأخفّ، فتتابعها في الكلمة ذاتها قد يعدّ ثقلاً؛ لذا فإن التفسير الدقيق لمثل هذه الحالات يتمّ وفــق قانوني المماثلة والمخالفة الصوتيين، اللذيْن يوضحان كثيراً من مفاضلة حركة بذاتها عــن الأخرى، ومن ذلك اختيار الكسرة في (هؤلاءِ) نتج لمخالفة حركتي الفتح المتواليتين قبل الهمزة بدلاً من قولنا (هاؤلاءَ).

وثمة المزدوج الحركي بنوعيه الصاعد والهابط، مع الحركات القصار والطوال، وهو عبارة عن رمزين يمثلان صوتاً واحداً، أحدهما حركــة، والآخر شبه حركة، وهذا المزدوج يفسر بعض ظواهر البناء التي عدّها علماء العربية استثقالاً، أو حذفاً...، فلم يتبق من المزدوجات- وعددها أربعة وعشرون- إلا (wa)، و(aw)، و(ya)، و(ay)، أما الباقيات وهي قليلة – فقد تقع بين حشو الكلام، أو بداية الأفعال[١١]. فالعربية تحاول أن تحذفه من بنية الكلمة تماماً، أو تضحّي بشبه الحركة فيه، سواء أعوّض بحركة أم لم يعوّض؛ وفقاً لقانون الاقتصاد في المجهود، ذلك أن أشباه الحركات يحتاج نطقها إلى جهد عضلي أكثر من الحركات[١٢]. ومما يفسر تبعاً لما عرضناه وجود المزدوج الحركي في (اللائي، اللاتي، واللواتي) فيبدو أنها كانت في بدء وضعها مبنية على السكون، ووجود المزدوج الحركي الهابــط (iy) في بنيتها المقطعية أدّى إلى سقوط شبه الحركة منه، وعوّض عنه بحركة من جنس الكسر، فصارت مبنية على حركة الكسر وليست السكون. وقد يقصر المقطع الأخير منها فتصبح: اللاتِ، واللاءِ، واللواتِ.

خلاصة الأمر نقول: إن القوانين الصوتية استطاعت أن تقف مفسرة علامات بناء الأسماء على الحركات المختلفة، بيــن مؤيّدة لآراء الدرس اللغوي القديم ومخالفة لها، انكشفت من دراستنا، التي ارتأينا أن تكون في خمسة مباحث؛ وهي: المبحث الأول البناء الكلي، الذي يلزم الاسم حالة واحدة مهما تغير موقعه الإعرابي؛ حركة أو سكوناً، ونعته النحاة بالبناء اللازم[١٣]، والمبحث الثاني: البناء الجزئي، وفيه يلزم الاسم حركتين، لا ثلاث؛ أي أنه ناقص الإعراب أو مبني، فآثرنا أن يكون من مباحث البناء كونه صيغة مرتجلة[١٤]، وجاء المبحث الثالث بعنوان البناء الموضعي، وفيه تبنى الأسماء على حركة الكلمة المجاورة لها، ووسمت بظاهرة الحمل على الجوار، أمــا المبحث الرابع فهو البناء التركيبي، الذي يبنى فيه الاسم في حال تركيب مع غيره، وأخيراً مبحث الظروف المنقطعة عن الإضافة، وهي نوع من البناء العارض.

المبحث الأول
البنـــاء الكلـــي

أولاً: أسماء الإشارة:

نعتها قدامى اللغويين بالأسماء المبهمة التي تقع للإشارة[١٥] إلا أن ابن الحاجـــب اختار لها مصطلحها الدقيق وعرّفها بقوله: "اسم الإشارة ما وضع لمشار إليه"[١٦].

وقسّمت أسماء الإشارة وفق استعمالاتها إلى المفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث[١٧]: فما كان للمفرد المذكر: ذا، ذاك، ذلك. وللمفرد المؤنث: تي، تِهْ، تِهِ، تِهي، ذي، ذِهْ، ذِهِ، ذِهي، تا، ذات، تيك، تَيْكَ، ذيكَ، تِلْكَ، تَلْكَ، تيلْكَ، تالِكَ. وللمثنى المذكر: ذان، ذانك، ذانّك، ذانيك. وللمثنى المؤنث: تان، تانِـــك، تانّك، تانيك. وللجمع المذكر. وللجمع المؤنث: أولاءِ، أولاءُ، أولي، أولاك، أولئك، أولالك. وقد تدخل عليها الهاء التي عدّوها للتنبيه، كما نقول: هذا وهذان وهؤلاء...وقد تدخل على المقرونة بالكاف، نحو: هذاكَ، وهاتيكَ.

أما علامات بنائها عند النحاة فهي مبنية على السكون سواء أكانت منتهية بصوت صامـــت أم بصوت حركي ما عدا (هؤلاءِ) فبنيت على الكسر[١٨]، و(ثمَّ) و(ذاتَ) على الفتح[١٩]، و(ذاتُ)، و(أولاءُ) على الضم. أما الأسماء المثناة منها فأعربت وأصبحـــت كالمثنى؛ مرفوعة بالألف ومنصوبة ومجرورة باليـــاء[٢٠]، لكن الصبّان يراها مبنيـــة على الألف والياء[٢١].

ولمناقشة ما سبق نجمل القـــول في النقاط الآتية:

أولاً: كان الأصل في اسم الإشارة (هؤلاءِ) أن يبنى على السكون، لكن تحركت بالكسرة؛ للتخلص من المقطع الانتهائي الطويل المكروه أو غير المرغوب فيه وصلاً وهو: المقطـــع الطويـــل المغلق بصامت (ص ح ¯ ص)، واختيرت الكسرة وفق قانون المخالفة؛ لمخالفة حركة الفتح قبل الهمزة، وكذلك القول فيما بني من أسماء الإشارة على الضم في (أولاءُ)، و(ذاتُ).

ثانياً: (ثمّ) و(ذات) في حالة السكون تتكونان من المقطعين المكروهين أو غير المرغوبين فيهما في حالة الوصل، وهما: المقطع القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص) والمقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ¯ ص)؛ لذا وجب التخلص منهما بتحريكهما، ليتشكل منهما مقاطع مقبولة، وهي:

من المقطع الأول -----> مقطع قصير مغلق بصامت و مقطع قصير مغلق بصامت (ص ح ص/ ص ح ص)

ومن المقطع الثاني----> مقطع طويل مفتوح و مقطع قصير مفتوح (ص ح ¯/ ص ح)

واختيرت الفتحة وفق قانون المماثلة الصوتية؛ لتماثل بين المقطعين الناتجين مـــن

التحريـــك.

ثالثاً: إنّ ما ذهبوا إليه بأن علامة البناء هي السكون في الأسماء المنتهية بالصوت الحركي نحو: (ذا) و(هؤلا بالقصر) و(ذي) و(أولي) لم يجانب الصواب؛ وذلك لأن الدرس الصوتي الحديث يرى أنها أصوات حركية وليست صوامت ساكنة، لذا ما انتهى منها بالألـــف فهي مبنية على حركة الفتح، وما ختم منهـــا بالياء فمبنية على حركة الكسر.

رابعاً: أما حالة التثنية، فأذهب إلى ما ارتآه الصبّان بأنها مبنية؛ لنقصانها حالة من حالات الإعراب، لكنها مبنية على حركتي الفتحة الطويلة والكسرة الطويلة[٢٢] –تشبيهاً بالمثنى–؛ إذ إن بعض العرب يلزمها الألف في حالاتها الإعرابية جميعها، ومن ثم فبناؤها جاء على أنها صيغة خاصة بحالة التثنية فانتقلت إلى فصيلة المثنى، وأخذت قالبه وصيغته، فصارت في حالة الرفع بالألف، وفي حالتي النصـــب والجر بالياء، ثم دخلتها النون المكسورة من باب التشبيه بالمثنى، وحرّكت نونه لتشكل المقطع الصوتي المكروه أو غير المرغوب فيه وصلاً المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح¯ ص)، أما حركة كسر النون فيفسّره قانون المخالفة الصوتية.

ثانياً: الأسماء الموصولة:

بيّن الزمخشري حدّها بقوله: "الموصول ما لابدّ في تمامـــه اسماً من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ومن ضميـــر فيها يرجع إليه"[٢٣]، وذهب ابن يعيش إلى أن معنى الموصول لا يتمّ بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتمّ اسماً"[٢٤].

وصنّفـــت الأسماء الموصولة وفـــق استخداماتها إلى المفرد والمثنى والجمع، للمذكر والمؤنث، ووسمت عند النحاة (بالمختصة)[٢٥]، وهي: للمفرد المذكر: الذي، وللمفرد المؤنث: التي، وللمثنى المذكر: اللذانِ واللذيْنِ، وللمثنى المؤنـــث: اللتانِ واللتيْنِ، وللجمع المذكر: الذينَ، وللجمع المؤنث: اللاتي. أما الأسماء الموصولة الأخرى: (ما، ومَنْ، وأيّ، وذو الطائية، والألف واللام[٢٦] فوسمت بالأسماء الموصولة (المشتركة)[٢٧].

وهذه الأسماء جميعها مبنية عند النحاة؛ وذلك بأنها مع صلتها بمنزلة كلمة واحدة، وجزء الكلمة مبني، وأنها تشبه الحرف في افتقارها إلى مفسّر[٢٨]. ويرى السلـــف أن علامة بنائها السكون في نحو: اللاتي والأولي ومـــا ومنْ، والفتحة في الذينَ[٢٩]، أما المثناة منها فعدّت معربة[٣٠]؛ لإجرائها مجرى المثنى، ترفع بالألف، وتنصب وتجر بالياء، وحركة النون جاءت عوضاً من الياء المحذوفة عند التثنية، وكسرت لأنها جرت على منهـــاج التثنية الحقيقية[٣١].

تقف الدراسة الصوتية الحديثة مخالفة لبعض ما ذهبوا إليه، نوضحه في الآتي:

١. ذهــب علماء العربية إلى أن (الأولي، واللاتي، واللائي، واللواتي) مبنية على السكون، وأرى أنها في بدء وضعها كانت مبنية على السكون، لكن وجود المزدوج الحركي الهابط (iy) في بنيتها المقطعية أدّى إلى سقوط شبه الحركة منــه، وعوّض عنه بحركة من جنس الكسر، فصارت مبنية على حركة الكسر وليست السكون. وقد يقصر المقطع الأخير منها فتصبح: اللاتِ، واللاءِ، واللواتِ.

٢. علامة بناء (ما) و(ذو) ليست السكون كما ارتأوا، إنما الفتحة في (ما) والضمة في (ذو).

٣. الأصل في بناء (الذينَ) السكون، لكن تشكل البناء المقطعي (ص ح ̄ ص) الطويل المغلق بصامت المكروه أو غير المرغوب فيه وصلاً أدّى إلى تحريكه، فحركت النون بالفتحة لتخالف حركة الكسر الذي قبلها؛ تبعاً لقانون المخالفة، وللتمييز بينها وبين نون التثنية المكسورة.

٤. لــو تأملنا قول ابن يعيش في الصيغة المثناة من الأسماء الموصولة لوجدناه يراها "بأنها صيغة موضوعة للتثنية"[٣٢]، إذ يمكن أن تكون هذه كأسماء الإشارة مبنية على حركتي الفتحة في حالة الرفع بالألف، والكسرة في حالتي النصب والجر بالياء؛ لنقصانها حالة من حالات الإعراب، ثم دخلتها النون المكسورة من باب التشبيه بالمثنى، وحرّكت النون لتشكل المقطع الصوتي الطويل المغلق بصامت المكروه وصلاً (ص ح ̄ ص)، ووفــق قانوني المماثلة والمخالفة الصوتية كسرت.

ثالثاً: أسماء الاستفهام:

وأسماء الاستفهام أو الاستفهاميات هي: (مَنْ، وما، وكمْ، وكيفَ، وأيّانَ، وأنّى، وأينَ، ومتى)، وكلها مبنية[٣٣]؛ لتضمنها معنى حرف الاستفهام، إلا (أيّا) وحدها فإنها معربة حملاً على البعض أو الكل، وحرّكت الفاء في (كيفَ)، والنون في (أيّانَ) و(أينَ) لسكونهما وسكون ما قبلها[٣٤]، وأن بناءَها جاء على السكون والفتح، ولم يأتِ أيّ منها مبنياً على الكسر أو الضم[٣٥].

أتفق ونظرة قدامى اللغويين في أنّ (منْ)، و(كمْ) مبنيتان على السكون، كون بنيتهما المقطعية (ص ح ص مقطع قصير مغلق بصامت) مقبولة وصلاً وفصلاً، أما (ما)، و(أنّى)، و(متى) فمبنيات على الفتح؛ لانتهائها بصوت حركي وهو الفتحة الطويلــة التي يراها القدامى سكوناً. وأذهب إلى ما ذهبوا إليه في تحريك آخرها للتخلص من التقاء الساكنين، في نحو: (كيفْ) و(أين)[٣٦]، وذلك لوجود البنية المقطعية المكروهة وصلاً (ص ح ص ص) التي أدّت إلى التخلص منــه بتحريــك الصوت الأخير، فالحركــة تعطي

إمكانية تشكل المقطعين: الطويل المفتوح والقصير المفتوح (ص ح ـ / ص ح)، وأرى أنّ اختيار الفتحة كان نتيجة قانون المماثلة الصوتية مع المقطع الأول، أو لمخالفة شبه الحركة (y). أمّا (أيّانَ) فلم تحرك النون لإلتقاء الساكنين، فالألف حركة وليست صوتاً ساكناً، إنما لوجود المقطع الانتهائي الطويل المغلق بصامت (ص ح ـ ص) المكروه أو غير المرغوب فيه وصلاً، وكان اختيار الفتحة للمماثلة الصوتية.

رابعاً: أسماء الشرط:

أو الشرطيّات، وعدّت من الأسماء المشكلة كأسماء الاستفهام، وهي: (مَنْ، وما، ومهما، وأنّى، ومتى، وحيثما، وإذا، وأينَ، وأينما، وكيفما)، وهذه الأدوات مبنية –ما عدا (أيّ) فإنها معربة– لشبه الحرف؛ لأن الأصل في الشرط أن يكون بحرف[٣٧]، وذهبوا إلى أن جميعها مبنية إما على السكون أو على حركة الفتح، وليس فيها ضمّ أو كسر، وعدّوا (حيثُما) مبنية على السكون لا على الضمّ، لاعتبار أن ما اتصل بحيثُ صار جزءاً منها، أما (حيثُ) فمبنية على الضمّ[٣٨].

ونقول: لم يبن منها على السكون إلا (منْ)، وكانت (أين) في أصل وضعها مبنية على السكون، لكن نتيجة التخلص من المقطع القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص) المكروه أو غير المرغوب فيه في حالة الوصل حرّك الصوت الأخير بالفتح؛ وفقاً لقانون المماثلة الصوتية للمقطع السابق، أو لمخالفة شبه الحركة (y)، أما أسماء الشرط الأخريات فمبنيات على الفتح لانتهائها بحركة الفتحة الطويلة، وليس على السكون كما ارتأوا.

خامساً: كنايات العدد، وكنايات الحديث والخبر:

تستخدم هذه الكنايات للتورية عن الشيء للاختصار، أو لنوع من الفصاحة، أو لضرب من الاستحسان، أو لشناعة المُعبَّر عنه، أو غير ذلك[٣٩].

وكنايات العدد هي: (كمْ، وكأيّنْ، وكذا)، جميعها مبنية على السكون عند النحاة[٤٠]، وكذا ترى الدراسة الصوتية الحديثة، لكن (كذا) ليست مبنية إلا على حركة الفتح. ويعلل النحاة بناء (كم) تشبيهاً لها (بربَّ) من حيث الإخبار والافتخار، وهي تفيد التكثير بعكس ربَّ التي تفيد التقليل والتكثير، والعرب تحمل النظير على النظير، والنقيض على النقيض[٤١]. ويرون أنّ سبب بنائها هو تشبيهها بكم الاستفهامية لفظاً ومعنىً، أو لتضمنها معنى حرف الكثرة الذي كان حقه أن يوضع[٤٢]. ويبنون (كأيّنْ) حملاً على كم الخبرية لأنها في معناها[٤٣] وأما (كذا) فهي أيضاً مشبهة بكم الخبرية[٤٤].

وعلة بناء هذه الكنايات بسبب التركيب، والافتقار إلى المعنى، فهي لا تدل على معنى

إلا في غيرها، فهي تتركب من (الكاف + ما أو أي أو ذا)، ويذهب النحاة إلى أن (كم) بسيطة وليست مركبة، إلا الكسائي والفرّاء فيريان أنها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية[٤٥]، واختلفوا أيضاً في (كأيّن)، وأغلبهم يروون أنها مركبة[٤٦]، وأجمعوا على أن (كذا) مركبة من (الكاف وذا)[٤٧].

أما كنايات الحديث والخبر فهي: (كيتَ، وذيتَ)، يقال: كيتَ كيتَ، وذيتَ ذيتَ، وتكون بالهاء وتشديد الياء[٤٨]، وعلة بنائها عند النحاة أنها لا تأتي إلا مركبة مكررة[٤٩]، أو لأنهم عبّروا بها عن الجمل، والجمل مبنية[٥٠]. وهي مبنية عندهم على أربع حالات، وفيها لغات: ذيتَ وذيتَ، وكيتَ وكيتَ بالبناء على الفتح، وهو القياس لالتقاء الساكنين، وحرّكت بالفتح للتخفيف[٥١]، وبالبناء على السكون: كيتْ وكيتْ، وذيتْ وذيتْ، قياساً على الوقف على بنتْ[٥٢] والبناء على الكسر على الأصل في التقاء الساكنين فقالوا: كيتِ وكيتِ، وذيتِ وذيتِ، والبناء على الضم: كيتُ وكيتُ، وذيتُ وذيتُ حملوها على الغايات كونها إخباراً بغاية الأمر[٥٣].

ونذهب بأن بناءها يعود إلى تركيبها، والتركيب يستدعي البناء على الفتح لأنهما تعاملان معاملة الكلمة الواحدة، والبناء على الحركات الأخرى هو اختلاف لهجات؛ لأن الأصل في هذه الكلمات إذا ركبت أن تبنى على الفتح كما يذهب سيبويه[٥٤]، وبدخول الواو عليهما أخرجتهما من دائرة التركيب، فأصبحتا بمنزلة المعطوف والمعطوف عليه، ولذلك جاز تحريكهما أو تسكينهما على الأصل، وأرى أن تشكّل المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ـْ ص) المكروه أو غير المرغوب فيه في حالة الوصل في مثل (كيتْ كيت) أدّى إلى تحريك الصوت الأخير وفقاً لقانوني المخالفة والمماثلة.

المبحث الثاني
البناء الجزئي

أولاً: المثنى وجمع المذكر السالم:

صيغة التثنية أغنت العرب عن ضم اسم إلى اسم مثله، فبدلاً من قولنا رجل ورجل، نقول رجلان، وجمع المذكر السالم هو أيضاً ضم مفرد إلى أكثر منه، واختصار المعطوفين، فلا نقول، معلم ومعلم ومعلم... بل معلمون. وأطلق القدامى عليه "الجمع الذي على حدّ المثنى"[٥٥].

جاء في كتب اللغة أنّ هذين الاسمين يلزمان حالة واحدة في جميع حالات إعرابها، فالمثنى إما بالألف مطلقاً أو بالياء مطلقاً[٥٦] وجمع المذكر السالم إما بالواو مطلقاً أو بالياء مطلقاً[٥٧]، وكأنّ هذه اللواحق في صيغتي المثنى وجمع المذكر السالم تعدّ تركيباً واحداً نحو: عثمان وزيتون وفلسطين، ثم حدث تطور في الصيغتين حتى التزما الحالتين

المعروفتين[٥٨].

وقد اختلف النحاة في تفسير هذه اللواحق، أهي حركات إعراب، أم حروف إعراب، أم دليل إعراب، فأدّى إلى اختلافهم في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم. فذهب سيبويه إلى أن حركات الإعراب مقدرة على الألف والواو والياء، وهذه اللواحق ليست علامات إعراب بل حروف إعراب، وتختلف الصيغة من حالة الرفع إلى حالتي النصب والجر، يقول: "واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً... ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها، ويكون في النصب كذلك"[٥٩]. وذهب الأخفش وأبو حيان إلى أن حركات الإعراب مقدّرة على ما قبل الألف والياء[٦٠]. أما ابن عصفور[٦١] فذهب إلى أنهما معربان، أي عندما أرادوا إعرابهما جعلوا الأصل علامة للرفع، والياء علامة للنصب والجر وهذه الياء منقلبة عن الألف والواو[٦٢]، ويرى المتأخرون أن هذه الحروف هي علامات الإعراب[٦٣].

وفي قول ابن عصفور إشارة إلى أن هذه الصيغ جامدة جاءت للدلالة على المثنى، والأصل فيها الألف والنون، يقول: "وعدم التغيير يكون للرفع في الأسماء المثناة... لأن المثنى قبل دخول العامل عليه يكون بالألف... فلما دخل عامل الرفع عليها لم يتغير وصار ترك العلامة فيها علامة"[٦٤]، وعند حديثه عن علامات النصب يقول: "وانقلاب الألف ياء تكون علامة للنصب في تثنية الأسماء خاصة"[٦٥].

فإذا لم تكن هذه الحروف حروف إعراب، ولا علامات إعراب فإنها تكون بناء لأنها صيغ مرتجلة، وليست مركبة كما يرى الزجاج[٦٦]. ومما تقدم نرى أن المثنى وجمع المذكر السالم صيغتان مبنيتان، والأصل في المثنى أن يكون بزيادة الألف والنون الساكنة، وفي جمع المذكر السالم بالواو والنون الساكنة، ومما يدعّم هذا الرأي أن من العرب من يجعل المثنى بالألف مطلقاً في حالاته الإعرابية جميعها، أو بالياء مطلقاً[٦٧] وفسِّر على أساسها قوله تعالى: ﴿**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾[٦٣: طه]. ومنهم من يجعل جمع المذكر السالم إما بالواو مطلقاً وإما بالياء مطلقاً[٦٨]. فالألف لاحقة دالة على المثنى، ثم تحوّلت هذه الألف إلى ياء للتفريق بين الصيغة الواقعة في محل رفع، والصيغة الواقعة في محل نصب وجر[٦٩]، وكذلك في صيغة جمع المذكر السالم، الواو للصيغة الواقعة في محل رفع، والياء للصيغة الواقعة في محل نصب وجر[٧٠].

ثم إنّ الأصل في النون أن تكون ساكنة لكنها حُرِّكت بالكسر كما يقول السلف لمنع التقاء الساكنين، وللتفريق بينها وبين نون

الجمع[٧١]، أما الدراسة الصوتية الحديثة فترى أن النون حرّكت للتخلص من المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح¯ ص) المكروه أو غير المرغوب فيه وصلاً في مثل: (رجلان)، والمقطع القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص) في نحو: (رجليْن)، والمقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح¯ ص) في مثل: (مسلمون) و(مسلمين)، وكان اختيار الكسر في المثنى؛ والفتح في جمع المذكر السالم وفقاً لقانون المخالفة الصوتية[٧٢].

ثانياً: جمع المؤنث السالم:

يرى علماء العربية أن هذا الاسم معرب، وأنه يناظر جمع المذكر السالم من نواحٍ عدة، فيسلم بناء الواحد فيه كما سلم في الجمع، كما أن الألف والتاء علامتا الجمع والتأنيث، والإعراب ظاهر على التاء في آخره، ضمتها علامة للرفع، وكسرتها علامة للنصب والجر، فاستوى في حالتي النصب والجر كجمع المذكر السالم، وذلك لسببين: أولهما أنه فرع عليه، وثانيهما أنهما يتشابهان في سلامة الواحد والزيادتين في آخرهما، ويخالفه في أن التاء حرف إعراب تظهر عليه الحركات، ولا يحذف في الإضافة، وليس ذلك في النون[٧٣].

لكن الأخفش يذهب إلى أن هذا الجمع مبني وليس معرباً في حالة النصب، فالكسرة بناء[٧٤]، فإذا كان هذا الجمع يناظر جمع المذكر السالم فلم لا يكون صيغة مرتجلة كذلك؟ جاء بزيادة الألف والتاء ليدل على معنى، فالتمييز حاصل في زيادتهما، لا سيما أنّه ورد عن بعض العرب أنها تخلصت من المقطع المكروه أو غير المرغوب فيه الطويل المغلق بصامت (ص ح¯ ص) بالفتحة، فقالت: (رأيتُ بناتَك) لخفته على اللسان[٧٥]، كما أنّ بعضهم ألزمته الضمة والفتحة، ولم تنطق الكسرة، فقالوا: "هذه عرفاتُ مُباركاً فيها، ورأيتُ عرفاتَ، ومررتُ بعرفاتَ"[٧٦].

أما الصيغة المتطورة والنهائية فجاءت بحركتي الكسر في النصب والجر عند من أراد المخالفة الصوتية بين المقطع المفتوح السابق للتاء[٧٧]، ثمَّ إنّ الضمة دخلته من باب التشبيه بالمعرب والتنوين كذلك، لأن بعض العرب نطقته من غير تنوين[٧٨].

المبحث الثالث
البناء الموضعي لظاهرة الحمل على الجوار

يقصد بالبناء الموضعي الأسماء التي بنيت نتيجة موضعها في السياق، وكانت معربة في الأصل، ومنها الأسماء المحمولة على الجوار.

هذه الظاهرة التي وسمت بالحمل على الجوار تدرس حركة التأثير الجواري المنفصل عند إلغاء الحركة الإعرابية في الاسم المعرب، سواء أجاور اسماً معرباً أم اسماً مبنياً، رفعاً أو نصباً أو جزماً أو جرّاً، والأخير أكثر

أنواع الحمل شيوعاً. وتشيع هذه الظاهرة في كلام العرب؛ شعراً ونثراً وقراءات، وعدّت هذه الظاهرة من المظاهر التي اختصت بها لغات بعض القبائل العربية، وهي ليست من قبيل الضرائر التي لا يجوز الاحتجاج بها أو شذوذاً لا يصحّ الأخذ به والقياس عليه، فليس من علة لها إلا الجوار وإن فسد المعنى(٧٩) واجتلبت هذه حركة الجوار –التي ليست حركة بناء أو إعراب– لعلة المناسبة الصوتية بين اللفظين المتجاورين، فالإتيان بها لا يتعلق بالمعنى النحوي، إنما استحسان لفظي فحسب(٨٠)، وهي من باب تجانس الفواصل، وضرب من توكيد المعنى(٨١).

ومن الأمثلة على ذلك قولهم: هذا جحر ضبٍّ خربٍ، وذلك بجرّ (خرب) بدلاً من رفعها؛ لمجاورتها كلمة (ضب). وقاسوا على ذلك فيمن قرأ (يضاعف)(٨٢) بالجزم في الآية الكريمة ﴿**وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً**﴾[٦٨-٦٩: الفرقان،] بقول السيرافي: "وقد يجوز أن يكون الجزم أيضاً على المجاورة للمجزوم كما قالوا: جحر ضب خرب"(٨٣). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ**﴾[١٨: إبراهيم]. فـ(عاصف) نعت للريح، وجُرَّت لتأثرها بحركة مجاورها (يوم)(٨٤). وذكر الأشموني أيضاً أن الكلمات (سلاسل) و(يغوث) و(يعوق) في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالاً وَسَعِيراً**﴾[٤: الإنسان]، ﴿**وَلَا تَذَرُنَّ وَدّاً وَلَا سُوَاعاً وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً**﴾[٢٣: نوح]؛ جاءت منونة للتناسب، لمجاورتها الكلمات المنونة (أغلالاً) و(نسراً)(٨٥) على الرغم من امتناعها عن الصرف.

لم تقف هذه الظاهرة على الحركة الإعرابية فحسب، لكنها جرت على حركة البناء كذلك، وفق الموضع الذي تقع فيه الكلمة لتناسب حركة ما بعدها أو ما قبلها، وقد ذكر ابن هشام معللاً ذلك بأن الاسم المبهم لا يتضح معناه إلا بما يُضاف إليه كـ(مثل) و(دون) و(بين)، ونحوهن مما هو شديد الإبهام، وهذا النوع من الأسماء إذا أضيفت إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها(٨٦)، ومن ذلك ما جاء في الذكر الحكيم: ﴿**إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ**﴾[٢٣: الذاريات]، فيمن قرأ بفتح مثل(٨٧)، وفي الآية: ﴿**أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَا أَصَابَ**﴾[٨٩: هود]، بفتح (مثل)(٨٨)، ومنه: ﴿**وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ**﴾[١١: الجن]، على اعتبار أن (دونَ) هنا مبنيّة(٨٩)، وأجاز السيرافي(٩٠) بناء المبهم المضاف إلى غير المتمكن، وأورد على ذلك أمثلة منها ﴿**هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾[١١٩: المائدة].

وفي بيت الشعر:

على حينَ عاتبتُ المشيب على الصِّبا
وقلــتُ ألمّا أصح والشيــب وازع(٩١)

(على حينَ) ففيهـا لغتان: النصـب، والجر[٩٢]، وتعليل ذلك عند سيبويه والمبرد أن (على وحين) ركبتا فصارتا كلمة واحدة، فعلـة البناء هنا التركيب[٩٣]، وشرط بناء الظروف أن تضاف إلى مبني، ولا يجوز بناؤها إذا أضفيت إلى معرب[٩٤]، لكن يمكن القول إن سبب البناء هنا هو بناء بالجوار؛ أي لأنّ هذه الكلمات جاورت المبني، فتأثرت به وبنيت.

وأما قول الفرزدق[٩٥]:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهـم
إذ هم قريشٌ وإذْ ما مثلَهم بشرُ

فقد وجه المبرّد نصبه على أنه نعـت مقدّم والخبر مضمر فيه، وبذلك يصبح حالاً منصوبة[٩٦]، ويمكننا أنْ نجعله مبنياً على الجوار، ونخرج من مشكلة التأويل التي لجأ إليها النحاة ولذلك فإنّ البناء على الجوار ليست علته الإضافة إلى غير المتمكن، بل العلة فيه التناسق الصوتي بين الكلمتين، وهذه علة بنائه[٩٧].

وأرى أن الكلمات في هذه الظاهرة وقعت تحت تأثير قانون الجذب الصوتي[٩٨]؛ بحيث تجذب الحركة الإعرابية أو البنائية حركة الكلمات المجاورة لها، لتصبح مثلها، فهو وجه آخر لقانون المماثلة الصوتية، أو جزء منه، وليس من قبيل التناسب الصوتي أو التجانس بين الكلمات، فما دعوى التناسب بين الألفاظ المتجاورة مثل: (سلاسلاً) و(أغلالاً)، و(سواعاً) و(يغوثاً)، و(يوم) و(عاصف)، و(العنكبوت) و(المرمل) في قول الشاعر[٩٩]:

كأنّ نسج العنكبوتِ المرملِ

فلو قلنا أن هناك تناسباً أو انسجاماً بين (سبأٍ) و(نبأٍ) في قولـه تعالى: ﴿**وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ**﴾[٢٢: النمل]؛ لكان الأمـر مقبولاً، لكن هذا لا يتفق والأمثلة التي رصدت في هذا الباب، إلا إذا كان القصد من التناسب هو تناسب الحركات المجاورة.

المبحث الرابع
البناء التركيبي للأسماء

إن التركيب في هـذه الأسماء لا يكون تركيب إضافة، ولا ما يشبه الإضافة، بل هو تركيب من اسمين بحيث تصبح فيه الكلمتان كلمة واحدة، ودلالتهما واحدة، ذكرها سيبويه في باب الشيئين اللذيْن ضُمّ أحدهما إلى الآخر، فجعلا بمنزلة اسم واحد[١٠٠]، ونعتها العلماء بالتركيب، والتركيب المزجيّ، والمركّبات، وذي المزج[١٠١]. ومن هذه المركبات: الأعلام، والظروف، والأحوال، وظاهرة الاتّباع.

أولاً: الأعلام المركّبة تركيباً مزجياً:

منها أسماء البلدان نحو: حضرَموت، وبعلبكّ، ورامَهرمز، ومعديكـرب، وأسماء الأشخاص، مثل: سيبويه، وعمرويه. وهذه الأعلام ليست كالمركبات الأخرى التي يقتضي تركيبه بناء الاسمين معاً[١٠٢] بل يُبنى الاسم

الأول منهما فحسب، وعلة ذلك كما يذكرها ابن يعيش أن يكون بين العلمين واو، لكنها حذفت من اللفظ، ومزج الاسمان معاً وصارا اسماً واحداً، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه، فكان كالمفرد غير المركب، وعدّ الاسم الأول كالصدر من العجز، وجزء من الكلمة كالصوت؛ لذا بني، وأعرب الثاني منهما لعدم تضمّنه معنى الحرف(١٠٣).

ونقول: إذا كان القياس في مثل هذه الأعلام المركبة بناء الأول منها على السكون ثم حرّك؛ إنما مردّه إلى أسباب صوتية، وليس كما خرّجوا المسألة، فبالتسكين يتشكّل المقطع القصير المغلق بصامتين المكروه أو غير المرغوب فيه في حالة الوصل (ص ح ص ص) في مثل: بعلْ (من بعلبك)، و المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ـ ص) المكروه كذلك وصلاً في نحو: سيبْ (من سيبويه)؛ أدّى إلى التحريك بالفتحة تبعاً للمماثلة. أما إبقاء الياء ساكنة في (معدي/ كرب)، فأرى أن وجود المزدوج الحركي الهابط غير مرغوب فيه في بنية الكلمة، لذا سقط منه شبه الحركة (y)، وعوّض عن سقوطه حركة كسر من جنس الحركة التي قبله، فحدث مطل للمقطع الثاني باتّحاد الكسرتين -----> Ma?/dii (ma?/diy)، وليس كما صرّح ابن يعيش؛ لوقوع الياء حشواً، ولخفة السكون على الياء أكثر من الفتحة(١٠٤).

ثانياً: الظروف المركبة:

هي ظروف الزمان والمكان المركبة من كلمتين، كما في قولنا (صباحَ مساءَ)(١٠٥)، فقد كانت قبل التركيب معربة، وعندما ركبت بنيت، والأصل في تركيبها الإضافة(١٠٦)، ولا يرى سيبويه أن هذه الظروف المركبة واجبة البناء على الفتح، وذلك لأن بعض العرب يجعله بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الثاني إلى الأول، ويشترط بناءه على الفتح في حال الظرف أو الحال(١٠٧). فكلمة (صباح) معربة، وكذلك كلمة (مساء)، وهذه الكلمات تأتي للظرف دلالة على الزمن، وتأتي اسماً للصباح والمساء، واستعمالها ظرفاً مركباً ينتقل بدلالتها إلى العموم، فعندما نقول "يأتي صباحَ مساءَ"، فالمقصود أنه يأتي كل صباح وكل مساء، أما قولنا: "يأتينا في كل صباحِ مساءَ"، ففيها خروج عن الظرفية؛ لأن كلمة (صباح) جاءَت مضافة(١٠٨)، وبذلك يكون التركيب وعموم الظرفية شرطي البناء، في هذه الظروف، والشرط الثاني يتحقق بكونه ظرفاً أصلاً، ويبقى التركيب علة البناء. وقد علل النحاة بناء هذا المركب بعلل مختلفة، منها: تضمنها معنى حرف العطف(١٠٩)، وأن صدره بني لحاجته إلى عجزه فشابه الحرف(١١٠). ويبدو أن التركيب هو العلة التي بني من أجلها هذا المركب سواء تضمن ذلك معنى حرف العطف، أو احتاج الأول إلى الثاني.

الأصل في هذه الأسماء أن تبنى على السكون، لكن بالتسكين تتشكل مقاطع صوتية مكروهة في حالة الوصل، مثل: المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ـْ ص) كما في: (صباح)، والمقطع القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص)، في مثل (يوم)، وللتخلص منها يحرك نهاية كل مقطع باختيار الفتحة وفق قانون المماثلة الصوتية؛ لمماثلتها بالفتح في المقطع الذي يسبقها.

ثالثاً: الأحوال المركبة:

أما الأحوال المركبة مثل: بيتَ بيتَ، وكفةَ كفةَ، وقَذَعَ قَذَعَ، و حاثِ باثِ ...[١١١] فمعربة قبل التركيب، والإضافة أصل فيها، وتبنى على فتح الجزأين إذا استعملت حالاً[١١٢]؛ لتضمنها معنى الواو، فالأصل: ذهبَ الناسُ شغراً وبغراً، ثم بنيا على الفتح مثل: خمسةَ عشرَ[١١٣]، مع أن هذه الأحوال وردت في بعض اللهجات بالكسر، نحو: حاثِ باثِ[١١٤].

وذهبوا إلى أن بناءها على الفتح كان بسبب الثقل الناشئ عن التركيب، والفتحة أخف الحركات[١١٥]، وما فسرناه صوتياً في الظروف المركبة يماثله هنا، فوجود المقاطع المرفوضة وصلاً أدّى إلى التخلص منها بتحريك الصوت الأخير، سواء أكان بالفتح تبعاً للمماثلة؛ أم بالكسر من أجل المخالفة الصوتية لتوالي حركات الفتح، فكل لهجة تتخلص من المقاطع المكروهة بحركة مناسبة لعاداتها النطقية، فقد وردت هذه الأحوال كذلك منونة، نحو حاثٍ باثٍ، وصحرةً بحرةً[١١٦]؛ وفي رأيي أن هذا عائد إلى ميل اللهجات إلى المقاطع المغلقة، فتتوّنها؛ للتخلص من المقطاع المفتوحة، وربما يعود كذلك إلى طبيعتها النبرية، فيتمركز النبر على المقاطع الأخيرة في مثل هذه البُنى.

رابعاً: ظاهرة الاتّباع:

مثل حيصَ بيصَ، وشذرَ مذرَ، فالكلمة الثانية ليست لها معنى في اللغة، إنما جاءت من قبيل الاتّباع للكلمة التي تسبقها، كما نقول في لهجاتنا: حيّا الله وبيّا الله، وهذا نوع آخر من التركيب لكنه سماعي لا يُقاس عليه، وتُبنى على الحركة أشهرها الفتح، مع ورودها بحركات مختلفة فقد جاءت (حيصَ بيصَ، وحيصِ بيصِ، وحيصِ بيصَ، وحيصَ بيصِ وحيصَ بيصِ، وحيصِ بيصٍ، وحيْصِ بيْصٍ، وحيصاً بيصاً، وحيْصَ بيْصَ، وحيْصِ بيْصٍ، وحاصِ باصِ)[١١٧]، إن الأصل في بناء هذه التراكيب هو السكون، لكن المقاطع المكروهة أو غير المرغوب فيها وصلاً، نحو: المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ـْ ص) أو المقطع القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص) باتت في بنيتها؛ لذا كان لا بدّ من التخلص منها بتحريك آخرها، واختارت اللهجات الحركة المناسبة لعاداتها الصوتية.

المبحث الخامس
بناء الظروف المقطوعة عن الإضافة

كأمسِ، وقطُّ، وقبلُ، وبعدُ من الظروف المقطوعة عن الإضافة لفظاً لا معنى، والأصل فيها الإعراب عند إضافتها[١١٨]، وتستخدم لمعنى الظرفية أما غيرُ، وحسبُ، فمن الأسماء المبنية التي ليست بظروف[١١٩]، وعللوا بناءَها على حركة لأن لها أصلاً في الإعراب[١٢٠] وجاءت للتخلص من التقاء الساكنين[١٢١]، ولكن ابن يعيش يحتج على هذا الرأي كون بعضها نحو: أوّلُ، وعلُ بنيت على الحركة مع أنه لم يلتق فيها ساكنان[١٢٢]. وبنيت جميعها على الضمة ما عدا (أمسِ) والعلّة في ذلك كي لا تلتبس بحركتي الإعراب الفتحة والكسرة، **وأن** الضمة أقوى الحركات، فأعطيت لها تعويضاً عن المحذوف[١٢٣]. أما (أمسِ) فمبنية على الكسر وكان حقها تسكين الآخر على ما يقتضيه البناء، لكن التقاء الساكنين دفعها للكسرة[١٢٤].

إن الأصل في بناء هذه الأسماء هو السكون، ولعل التقاء الساكنين عند قدامى اللغويين أدّى من وجهة النظر الصوتية الحديثة إلى تكوّن المقطع القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص) المكروه أو غير المرغوب فيه في حالة الوصل؛ لذا لابدّ من تحريك الصوت الأخير ليتشكّل المقطعان المقبولان وهما: (ص ح ص/ص ح) القصير المغلق بصامت والقصير المفتوح، وكان لهيمنة قانون المخالفة أثر واضح في اختيار حركتي الضم أو الكسر وفق العادة اللهجية للعرب، فكسرة أمسِ لغة أهل الحجاز، علماً بأن أهل تميم يعربونها[١٢٥].

الهوامش:

(١) ينظر: العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسن (ت ٦١٦هـ)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، ط١، بيروت، ١٩٩٥م، ج١، ص٥٥. وابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ)، **الكافية في النحو بشرح الرضي الاستراباذي**، دار الكتب العلمية، ط٣، بيروت، ١٩٨٢م، ج١، ص١٦.

(٢) ثمة أبحاث قامت بدراسة الظواهر الصرفية والنحوية من منطلق صوتي، ينظر على سبيل المثال: مرعي، عبد القادر، "التشكيل الصوتي في اللغة العربية"، **بحوث ودراسات**، جامعة مؤتة، ط١، عمان، ٢٠٠٠م. وخريسات، محمود سالم، **التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٠م. والشايب، فوزي، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، عالم الكتب الحديث، ط١، إربد، الأردن، ٢٠٠٤. ونزال؛ نبال، **التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك،

٢٠٠٤م.

(٣) ينظر: حسان، تمام، "اللغة العربية والحداثة"، **مجلة فصول**، القاهرة، مج٤، ع٣، ١٩٨٤م، ص١٣٧.

(٤) ينظر: المبرد، **المقتضب**، ج٣، ص١٧٣. وابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ابن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، **شرح المفصل**، عالم الكتب، ط١، بيروت، (د.ت)، ج٣، ص٨٢. وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٤٠.

(٥) ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، بيروت، (د.ت)، ج٤، ص٣٨٣، ٣٧، ٤٢٠.

(٦) سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص٥٤-٥٥.

(٧) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٨، ص ٨٤، وج٤، ص١٠٩.

(٨) ينظر: بشر، **علم اللغة العام – الأصوات اللغوية**، مكتبة الشباب، القاهرة، (د.ت)، ص١٥٢.

(٩) ينظر: **السابق**، ص١٥١.

(١٠) ينظر: **السابق**، ص١٥٢-١٥٣.

(١١) للمزيد: ينظر: الشايب، **أثر القوانين الصوتية**، ص٤٠٩، ٤٣٢.

(١٢) ينظر: عبد التواب؛ **رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط١، ١٩٨٣م، ص٥٠. والشايب، **أثر القوانين**، ص٤٠٩.

(١٣) ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، **المفصّل في علم العربية**، دار الجيل، ط١، بيروت، د.ت، ص١٢٦-١٢٧.

(١٤) ينظر: يوسف ربابعة، **ظاهرة البناء في النحو العربي**، رسالته الدكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧م، ص٢.

(١٥) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص٥. والزجاج، إبراهيم بن السري (ت ٣١٠هـ)، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧١م، ص٧٩. وابن السرّاج، أبو بكر محمد بن السري (ت٣١٦هـ)، **الموجز في النحو**، تحقيق: مصطفى الشويمي، وابن سالم دامرجي، مطبعة بدران، بيروت، ١٩٦٥م، ص٧٦. وابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت ٥٦٧هـ)، **المرتجل في شرح الجمل**، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م، ص٣٠١.

(١٦) ابن الحاجب، **الكافية في النحو**، ج٢، ص٢٩.

(١٧) ينظر على سبيل المثال: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: مصطفى أحمد النمّاس، ط١، (د.ت)، ج٢، ص٩٧٦.

(١٨) ينظر على سبيل المثال: الصنعاني، **كتاب التهذيب**، ص٩٦ و٩٨.

(١٩) ينظر: **السابق**، ص٩٤.

(٢٠) ينظر: **السابق نفسه**. وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص١٢٨.

(٢١) الصبّان، محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت، ج١، ص١٣٩.

(٢٢) ينظر: ربابعة، **ظاهرة البناء في النحو العربي**، ص٥-٩، ١٠٨.

(٢٣) الزمخشري، **المفصّل**، ص١٢٤.

(٢٤) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٣، ص١٨٣.

(٢٥) ينظر على سبيل المثال: الصبّان، **حاشية الصبّان**، ج١، ص١٤٦.

(٢٦) (ال) لغة من (الذي) نحو ما يقال في العاميات (الّي) أو (يالّي) مقابل (الذي) أو (التي) في نحو: (سمعت الّي أو يالّي بكى).

(٢٧) ينظر: الزمخشري، **المفصل**، ص١٤١. والصبان، **حاشية الصبان**، ج١، ص١٥١.

(٢٨) ينظر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، **أسرار العربية**، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٧م، ص٣٨٤.

(٢٩) ينظر: الصنعاني، **كتاب التهذيب**، ص٩٨.

(٣٠) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص١٤٢.

(٣١) ينظر: السابق، ج٣، ص١٤١-١٤٢.

(٣٢) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣، ص١٤١.

(٣٣) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص٤٠١-٤٠٣. وابن جني، **اللمع**، ص٢٣٠-٢٣١. وابن هشام، **شرح الشذور**، ص١٢٤-١٢٥.

(٣٤) ابن جني، **اللمع**، ص٢٣٠-٢٣١.

(٣٥) ابن هشام، **شرح الشذور**، ص١٢٤.

(٣٦) ينظر: الزجاج، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، ص٨٧-٨٩. وابن السّراج، أبو بكر محمد ابن السري (ت٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ١٩٧٣م، ج٢، ص١٣٩. وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٤، ص١٠٤-١٠٥.

(٣٧) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٥٦-٥٧. والصنعاني، **كتاب التهذيب**، ص٣٤.

(٣٨) ينظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، **شرح شذور الذهب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ن)، (د.ت)، ص١٢٤.

(٣٩) ينظر: الزمخشري، **المفصل**، ص١٧٩. وابن الحاجب، **الكافية في النحو**، ج٢، ص٩٣.

(٤٠) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط١٠،١٩٥٩م، ص٢٦. والصبان، **حاشية الصبان**، ج٤، ص٧٩.

(٤١) ينظر: السيرافي، **شرح الكتاب**، ج١، ص١٣٧-١٣٨. والعكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص٣١٤. وابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج١، ص٦٥. وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٤، ص١٢٥. والسيوطي، **الأشباه والنظائر**،

ج١، ص١٩٦.

(٤٢) ينظر: ابن عقيل، بهاء الدين بن عبد الرحمن (٧٦٩هـ)، **شرح التسهيل، المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، مطبعة دار الفكر، ط١، دمشق، ١٩٨٠م، ج٢، ص١١٤.

(٤٣) ينظر: الأنباري، **أسرار العربية**، ص٣٠. وابن عقيل، **شرح التسهيل**، ج٢، ص١١٥.

(٤٤) ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص٢٤٧-٢٤٨.

(٤٥) ينظر: ابن عقيل، **شرح التسهيل**، ج٢، ص١٠٧.

(٤٦) ينظر: ابن الحاجب، **الكافية في النحو**، ج٢، ص٦٤. والسيوطي، **همع الهوامع**، ج٤، ص٣٨٨.

(٤٧) ينظر: ابن الحاجب، **الكافية في النحو**، ج٢، ص٩٤. وابن عقيل، **شرح التسهيل**، ج٢، ص١١٥.

(٤٨) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٣٦٣. والزجاج، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، ص٩٥-٩٦. وابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج١، ص١٦٩. وابن الشجري، **أمالي ابن الشجري** (١٣٤٩هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن، الهند، ج٢، ص٧١. والزمخشري، **المفصل**، ص١٨٣.

(٤٩) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٤، ص١٣٧.

(٥٠) ينظر: ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، ج٢، ص٧١. وابن الحاجب، **الكافية في النحو**، ج٢، ص٩٥.

(٥١) ينظر: ابن الحاجب، **الكافية في النحو**، ج٢، ص٩٥.

(٥٢) ينظر: الزمخشري، **المفصل**، ص١٨٣.

(٥٣) ينظر: الزجاج، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، ص٩٥، ٩٦. وابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج١، ص١٦٩. وابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، ج٢، ص٧١. والزمخشري، **المفصل**، ص١٨٣. وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٤، ص١٣٧.

(٥٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٢٩٧.

(٥٥) ينظر: الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط٣، ١٩٧٩م، ص١٢٤، ١٣٧.

(٥٦) تنسب هذه اللغة إلى كنانة وبني الحارث ابن كعب، وبني العنبر، وبني هجيم، وبطون من ربيعة... وغيرها، وخرِّج عليها قوله تعالى: ﴿**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾ [٦٣: طه]. للمزيد ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٥٨-٥٩. سلمان، محمد عدنان، "ظاهرة التثنية في اللغة العربية"، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، مج٢٣، ص٣٦٩ وما بعدها.

(٥٧) ورد عن بعض العرب كتميم وبني عامر أنهم يلزمون الياء في جميع أحوال إعراب الجمع، ويجعلون حركات الإعراب على

النون، ومن العرب من يلزم هذا الباب بالواو، وبفتح النون فيكل أحواله. للمزيد ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٦٤.

(٥٨) ينظر، السابق، ج١، ص٥٨. وذكر السامرائي أن إضافة اللاحقة (ay) لغة بعض العرب، وأصلها من إمالة الألف، كما في اللهجات اللبنانية والمغربية. ينظر: السامرائي، إبراهيم، **دراسات في اللغة**، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦١م ص٧٠، و ص٧٣.

(٥٩) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٧.

(٦٠) الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: فائز فارس، ط٢، ١٩٧٩م، ج١، ص١٣-١٤. أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٥٦٩.

(٦١) ينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، **المقرَّب**، تحقيق: أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، ط١، بغداد، ١٩٧١م، ج١، ص٤٨-٤٩.

(٦٢) ينظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص٥٦٩.

(٦٣) ينظر: الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ط١، ١٩٨٤م، ص٩. والأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص٣٣-٣٦.

(٦٤) ينظر: ابن عصفور، **المقرَّب**، ج١، ص٤٨.

(٦٥) ينظر: **السابق**، ج١، ص٤٩.

(٦٦) يرى الزجاج أن هذه الصيغ مبنية، وعلة بنائها أنها مركبة. فالأصل فيها العطف، فالزيدان تعني زيد وزيد، ينظر: الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص٣٣-٣٩.

(٦٧) تنسب هذه اللغة إلى كنانة وبني الحارث ابن كعب، وبني العنبر، وبني هجيم، وبطون من ربيعة... وغيرها، وخرِّج عليها قوله تعالى: ﴿**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾ [٦٣: طه]. للمزيد ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٥٨-٥٩.

(٦٨) ورد عن بعض العرب كتميم وبني عامر أنهم يلزمون الياء في جميع أحوال إعراب الجمع، ويجعلون حركات الإعراب على النون، ومن العرب من يلزم هذا الباب بالواو، وبفتح النون في كل أحواله. للمزيد ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٦٤.

(٦٩) ينظر: المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٣٩٩هـ، ج٢، ص١٥٥.

(٧٠) كنت قد ذهبت إلى أن هذه اللواحق دليل إعراب، وأن المثنى وجمع المذكر السالم معربان محلاً. ينظر: نزال، **التفسيرات الصوتية**، ص٧٥، ٨١.

(٧١) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٤، ص١٤١.

(٧٢) ينظر: عبد التواب، رمضان، **التطور اللغوي**،

مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٣م، ص٤٢. ومرعي، **التشكيل الصوتي**، ص٢٠٢.

(٧٣) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، **كتاب اللمع في العربية**، دار الأمل للنشر، والتوزيع، ومكتبة الكندي، ط١، الأردن، ١٩٨٨م، ص٢١. والعكبري، **اللباب**، ج١، ص١١٧. وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٥، ص٧-٨. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام هارون، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م، ج١، ص٥٦.

(٧٤) ينظر: العكبري، **اللباب**، ج١، ص١١٧.

(٧٥) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، **معجم العين**، تحقيق: عبد الله درويش، بغداد، ١٩٦٧م، ج١، ص١٧٤.

(٧٦) ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م، ج١، ص٨٢.

(٧٧) ينظر: فليش؛ هنري، **العربية الفصحى**، تعريب: عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٦م، ص٤٨. وعمايرة؛ إسماعيل، **ظاهرة التأنيث بين اللغات العربية واللغات السامية**، دار حنين، ط٢، عمّان، ١٩٩٣م، ص١٠٥. والقرالة؛ زيد، **الحركات في اللغة العربية – دراسة في التشكيل الصوتي**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، ١٩٩٤م، ص٨٠-٨١.

(٧٨) ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج١، ص٨٢.

(٧٩) ينظر: حداد، حنا، "الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض"، **مجلة أبحاث اليرموك**، سلسلة الآداب واللغويات، مج١٠، ع٢، ص٢١٥.

(٨٠) ينظر: الجندي؛ أحمد علم الدين، **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٧٨م، ج١، ص١٨٨.

(٨١) ينظر: حداد، **الحمل على الجوار**، ص٢٢٠، ٢٢٣.

(٨٢) ينظر: الدمياطي، شهاب الدين، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٨م، ص٤١٨-٤١٩.

(٨٣) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، **ضرورة الشعر**، تحقيق: رمضان عبد التواب، بيروت، ١٩٨٥م، ص١٢٣.

(٨٤) ذكره أبو البقاء العكبري، والثعالبي، والماوردي. ينظر: الأندلسي، أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)، **تفسير البحر المحيط**، دار الفكر، ط٢، بيروت، ١٩٨٣م، ج٥، ص٤١٥.

(٨٥) ينظر: الأشموني، علي بن محمد (ت٩٠٠هـ)، **شرح الأشموني**، تحقيق: محيي الدين عبد

الحميد، مطبعة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م، ج٨، ص٣٤٢.

(٨٦) ينظر: ابن هشام، **شرح الشذور**، ص٨١-٨٢.

(٨٧) ينظر: الدمياطي، **إتحاف فضلاء البشر**، ص٥١٦.

(٨٨) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج٣، ص٢٣٢.

(٨٩) أوردها السيوطي مثالاً على البناء، ينظر: **همع الهوامع**، ج٣، ص٢٣٣.

(٩٠) ينظر: السيرافي، **شرح الكتاب**، ج١، ص٢٠٨-٢٠٩.

(٩١) ينظر: المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ(، **الكامل**، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٦م، ج١، ص٢٤٠.

(٩٢) ينظر: **السابق نفسه**.

(٩٣) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص٣٣٠. والمبرد، **الكامل**، ج١، ص٢٤٠. والسيرافي، **شرح الكتاب**، ج١، ص٢١٠.

(٩٤) ينظر: المبرد، **الكامل**، ج١، ص٢٤٠.

(٩٥) الفرزدق، **ديوان الفرزدق**، دار صادر، بيروت، ١٩٦٠م، ج١، ص١٨٥.

(٩٦) ينظر: المبرّد، **المقتضب**، ج٤، ص١٩١-١٩٢.

(٩٧) ينظر: ربابعة، **ظاهرة البناء**، ص٧٢.

(٩٨) ينظر: نزال، **التفسيرات الصوتية**، ص٩٩-١٠٠.

(٩٩) ينظر: ابن جني، **الخصائص**، ج٣، ص٢٢١.

(١٠٠) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٢٩٦.

(١٠١) ينظر: ابن جني، **اللمع**، ص١٦٠. وابن هشام، **شرح الشذور**، ص٧٢. والصنعاني، **كتاب التهذيب**، ص٩٣. والسيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٣٣.

(١٠٢) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٤، ص١١١-١١٢.

(١٠٣) ينظر: **السابق**، ج٤، ص١١٣-١١٤.

(١٠٤) ينظر: **السابق**، ج٤، ص١٢٤.

(١٠٥) ينظر: ابن هشام، **شرح الشذور**، ص٧٤-٧٧.

(١٠٦) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٣٠٣. والمبرد، **المقتضب**، ج٤، ص٢٩. وابن السراج، **الأصول في النحو**، ج٢، ص١٤٥.

(١٠٧) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٣٠٣.

(١٠٨) ينظر: **السابق نفسه**.

(١٠٩) ينظر: **السابق**، ج١، ص٢٢٧. والسيرافي، **شرح الكتاب**، ج١، ص٢٠٧. وابن الحاجب، **الكافية في النحو**، ج٢، ص٩١.

(١١٠) ينظر: ابن الحاجب، **الكافية في النحو**، ج٢، ص٨٧. وابن هشام، **شرح الشذور**، ص٧٤.

(١١١) ينظر: السابق، ج٣، ص٣٠٤. والزمخشري، **المفصل**، ص١٧٦-١٧٩.

(١١٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٣٠٣.

(١١٣) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٣٠٤؛ والسيرافي، **شرح الكتاب**، ج١، ص٢٠٦.

(١١٤) انظر: الزمخشري، **المفصل**، ص١٧٦.

(١١٥) ينظر: المبرد، **المقتضب**، ج٤،

ص٢٩-٣١.

(١١٦) ينظر: الزمخشري، **المفصل**، ص١٧٦.

(١١٧) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٢٨٩. وابن سيده، أبو الحسن بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، **المخصص**. تحقيق: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث، ودار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ط١، بيروت، ١٩٩٦م، ج٤، ص٢٦٠.

(١١٨) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٤، ص١٠٦-١٠٧. والصنعاني، **كتاب التهذيب**، ص٩٠-٩١؛ والسيوطي، **همع الهوامع**، ج٢، ص١٤٠-١٤١.

(١١٩) ينظر: الزجاج، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، ص٨٩.

(١٢٠) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج٢، ص١٤٧. والعكبري، **اللباب**، ج١، ص٨٢. وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٤، ص٨٦.

(١٢١) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٢٨٥-٢٨٦.

(١٢٢) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٤، ص٨٦.

(١٢٣) ينظر: **السابق، نفسه**.

(١٢٤) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج ٤، ص١٦٠.

(١٢٥) ينظر: **السابق**، ج٤، ص١٠٦-١٠٧.